

Distr.: General
23 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان (إستونيا)

المحتويات

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الجدار الحاجز في الضفة الغربية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي وقرار الجمعية العامة ES-10/15 يزيد من القيود على وصول الفلسطينيين وحركتهم. وبالإضافة إلى محنة الفلسطينيين هنالك الشبكة المتنامية من المستوطنات الإسرائيلية.

البند ٤٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية (A/61/67-E/2006/13)

٣- فهذه التدابير حكمت على أغلبية الشعب الفلسطيني بالعيش في فقر وحرمان. وتظل معدلات البطالة والفقر عالية وتؤثر حالات سوء التغذية والمشاكل الصحية الأخرى على عدد متزايد من الفلسطينيين. ولو استمرت الأحوال السياسية والاقتصادية الراهنة، مقترنة بالاحتلال فإن مستقبل الفلسطينيين يظل مظلماً. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإن اقتصاد الفلسطينيين يمكن أن يتقلص إلى مستويات لم يشهدها من قبل لمدة جيل كامل.

٤- وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل فإن التقرير يوثق أنه حتى عام ٢٠٠٥ كان المستوطنون الإسرائيليون يحتلون ٣٣ مستوطنة من بينها ٢٧ مستوطنة زراعية أساساً. ولا يستطيع السكان العرب في الجولان السوري المحتل بصفة عامة أن يسافروا إلى الجمهورية العربية السورية، ويشهدون قيوداً متزايدة على استخدام الأراضي بسبب التحديد العسكري والبيئي للمناطق بقيود تفرضها إسرائيل. وهناك عدد كبير من السكان العرب السوريين فقدوا مساحات كبيرة من الأراضي المستخدمة تقليدياً للرعي مما أدى إلى تغيير أنماط الإنتاج التجاري واستخدام الأراضي في مجتمع ريفي تقليدياً.

٥- وتؤكد الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط ومنها الحرب في لبنان واستمرار الصراع والمعاناة للسكان الفلسطينيين والسوريين تحت الاحتلال مدى ترابط مشاكل الإقليم وكيف أن الحلول العسكرية لا تؤدي إلا إلى تعقيد

١- السيدة تالاوي (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): عرضت التقرير المحال من الأمين العام بشأن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس وعلو السكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/61/67-E/2006/13) وقالت إن التقرير قد أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع عدد من كيانات الأمم المتحدة المعنية وهو مقدم استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٠. ويشير التقرير بوضوح إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تظل تتدهور حيث يناضل الفلسطينيون من أجل البقاء في بيئة من المصاعب المتصاعدة.

٢- وقالت إن وفيات وإصابات الفلسطينيين الناجمة عن استخدام القوة بشكل غير متناسب من جانب إسرائيل وعمليات القتل خارج ساحات القضاء آخذة في الزيادة. وتتواصل الاعتقالات العشوائية والاحتجازات، بينما يبقى أكثر من ٩٠٠٠ فلسطيني سجناء سياسيين في سجون إسرائيل. ويستمر تدمير ومصادرة الممتلكات. والقيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل وسياسات الإغلاق تحول دون وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الصحية والتعليمية والعمل والأسواق والشبكات الاجتماعية والدينية. ورغم بعض التخفيف في الإغلاق فإن حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية تظل مدعاة للمشاكل. ويظل الوصول إلى قطاع غزة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحوادث الأمنية. والاستمرار في إنشاء

- ٩- السيد الغانم (الكويت): توجه بالشكر إلى الأمانة التنفيذية على بيانها وقال إن التقرير لم يتعرض بالذكر لأي تلوث من المفاعل النووي الإسرائيلي.
- ١٠- السيد إدريس (مصر): أشار إلى أن التقرير تضمن معلومات مزعجة، وأعرب عن القلق إزاء عواقب الاحتلال الإسرائيلي على البيئة والحاجة إلى سبل عملية للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.
- ١١- السيدة تالاوي (الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): قالت إن القضية التي أثارها ممثل الكويت تثير قلق كل الناس في المنطقة. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لا تزيد عن اتباع ولايتها وقد طلبت في الماضي معلومات عن المسألة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ولم تتلق شيئاً. وإذا كانت الوفود تريد مزيداً من المعلومات عن القضية في التقارير المقبلة فإن اللجنة ستتابع أي ولاية تُعطى لها؛ وفي الوقت الحاضر تعتمد اللجنة المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة العاملة في الموقع.
- ١٢- الرئيسة دعت اللجنة إلى الدخول في مناقشة عامة عن البند.
- ١٣- السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): قال إن التدمير الذي تتعرض له الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، بسبب ٣٩ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي له عواقب على الأجيال المقبلة. فالفلسطينيون المهانون بالفعل والمقموعون بأن يعيشوا تحت احتلال عسكري متوحش يراقبون بلا حول ولا قوة أراضيهم ومياهم ومواردهم الطبيعية الأخرى وهي تُنهب أمام أعينهم. فهم يُجبرون على العيش جنباً إلى جنب مع محتليهم بنفاياتهم الخطرة غير المعالجة وقمامتهم ويتحملون روائحها الكريهة ويعانون من عواقبها التي تهدد حياتهم.
- زيادة زعزعة الاستقرار لوضع هو بالفعل محفوف بالمخاطر. والسبيل الوحيد للتقدم هو تسوية يُتفاوض عليها تحقق سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ذات الصلة.
- ٦- السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): قال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم تصف في تقريرها إلا عدداً قليلاً من الممارسات غير المشروعة للاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية. ومن المفيد أن يستطيع التقرير التالي إدراج فقرة عن الخسائر الإجمالية المفصلة التي حدثت خلال ٣٩ عاماً من الاحتلال.
- ٧- السيد مفضل (السودان): قال إن من المؤسف أن التقرير لم يتضمن أي اقتراح محدد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان المحتل. فاستمرار ممارسات إسرائيل اللا إنسانية جعل من الصعب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي يثبت عجز النظام الدولي عن التعامل مع الأزمة الإنسانية وأنه لم يفعل شيئاً لمنع الآخرين من الاشتراك في ذلك الاحتلال.
- ٨- السيدة تالاوي (الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): ردت بأن الفقرة التي تقدم بياناً بالخسائر المالية المفصلة المتكبدة خلال ٣٩ عاماً من الاحتلال يمكن إدراجها بسهولة في التقرير التالي، مع بعض التحليل. أما عن النقطة التي أثارها ممثل السودان فإن الحل أُقترح في المقدمة: وهو أن السبيل الوحيد للتقدم هو تسوية يُتفاوض عليها تحقق سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ذات الصلة.

١٤ - فإسرائيل تواصل بناء الجدار غير القانوني وتتوسع في مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية، في تحد صارخ لقرارات مجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفي سبيل تبرير إسرائيل إجراءاتها غير القانونية فإنها تزود المجتمع الدولي بحشد من الحجج المختلفة بدقة مستخدمة حجة الاعتبارات الأمنية لتبرير انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي وضرب الحائط بحقوق الفلسطينيين ومواردهم. فإجراءات إسرائيل على الأرض تُعري تلك الحجج الزائفة. وسورها غير القانوني يضم في الواقع قرابة ٤٦ في المائة من أعلى الموارد المائية في الضفة الغربية وما لا يقل عن ١٠ في المائة من أحصص أراضيها. وهناك نحو ٤١ مستعمرة إسرائيلية في وادي الأردن وحده تستهلك ما يعادل ثلاثة أرباع المياه التي يستخدمها السكان الفلسطينيون كلهم في الضفة الغربية للأغراض المنزلية والأغراض الحضرية. والجدار غير القانوني والمستوطنات تعوق أيضاً حصول الفلسطينيين على الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الحيوية الأخرى. وخلال العام الماضي تناقص وصول الأسر في الأراضي المحتلة في القدس الشرقية إلى مرافق الرعاية الصحية المتعاقد عليها مع الأونروا بنسبة ١٨ في المائة وأصبحت وفيات المواليد تمثل الآن ثلاثة أرباع وفيات الرضع بين جميع الفلسطينيين. ويُقدر رسمياً أن الفقر يؤثر على ٦٢ في المائة من السكان الفلسطينيين كما أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بمقدار ٢٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩.

١٦ - والانتهاكات ليست غير طوعية ولا مما لا يمكن تلافيه؛ وهي ليست مبالغات ولا ادعاءات؛ وإنما هي جزء من سياسة موثقة ومنهجية لإيجاد الرخاء لشعب على حساب شعب آخر. والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل للسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية وثرواته ليست مما يمكن التساهل فيه ولا معاملته باللين. فيجب على الدول الأعضاء أن تضطلع بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وتحمل مسؤولياتها الدائمة في قضية فلسطين إلى أن تُحل بكل جوانبها بطريقة مرضية على أساس الشرعية الدولية. فهذه مسؤولية قانونية وأخلاقية في غاية الإلحاح.

١٧ - السيد الزعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الشعب الفلسطيني يظل يعاني من أزمة إنسانية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي المستمر والسياسات الإسرائيلية المعادية وجرائم الحرب الإسرائيلية ضده. وتواصل إسرائيل التوغلات في المدن الفلسطينية وقتل المدنيين وهدم البيوت والبنى التحتية وتدمير الأراضي الزراعية؛ للتحكم في الحدود والممرات

١٥ - وأضاف أن البيئة ضحية أخرى من ضحايا انتهاكات إسرائيل للموارد الطبيعية الفلسطينية. ففي الضفة الغربية تصرف المستوطنات غير المشروعة وتلقي السوائل مع النفايات الكيميائية الأخرى الخطرة غير المعالجة، على الأراضي الفلسطينية. وتعوق إسرائيل أيضاً الفلسطينيين عن الإدارة السليمة للنفايات الصلبة في الضفة الغربية، وقد ألغت

وبناء مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط.

١٩ - السيد ماكري (ماليزيا): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قُدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه وهو نفسه مؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ ولذا قد يكون فات أوانه. وعلي سبيل المثال فإنه لم يذكر التطورات الأخيرة في المجالات المطروحة للنظر وأهمها انتصار حماس في الانتخابات للمجلس التشريعي في تموز/يوليه الذي أدى إلى وقف المساعدة، الذي فاقم بدوره الوضع الحرج أصلاً في فلسطين. وترجو ماليزيا أن يؤدي تشكيل حكومة وحدة وطنية إلى تحسن شامل في أحوال الفلسطينيين. كذلك عجز التقرير عن أن يعكس مقدار ما يعانيه الشعب الفلسطيني منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عندما استهلت إسرائيل عدوانها المستمر للآن في قطاع غزة.

٢٠ - وواضح من التقرير أن احتلال الأراضي الفلسطينية عمّق الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني؛ وأن نظام الإغلاق هو السبب الرئيسي في الفقر وفي تعميق الأزمة الإنسانية؛ وأن إسرائيل تواصل مصادرة الأراضي الفلسطينية وموارد المياه انتهاكاً لاتفاقيات جنيف والقوانين الدولية والأعراف وتغييراً للواقع على الأرض. ولئن كانت الأوضاع في فلسطين بالغة السوء فإن ماليزيا تعرب عن قلق بالقدر نفسه إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد. وأشار بوجه خاص إلى تأثير الجدار الحاجز على معيشة وتنقل الفلسطينيين؛ والأثر السليبي للمستوطنات الإسرائيلية على الموارد الطبيعية والبيئة؛ وتأثير النمو الديمغرافي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعلى البطالة.

٢١ - وتتطلب قضية السيادة الدائمة لفلسطين على مواردها الطبيعية وقضية الشرق الأوسط عموماً إيجاد حل

التجارية مقيدة حركة الناس والبضائع ومقسمة الأراضي الفلسطينية ومحاصرة المدن؛ اتباعاً لسياستها التوسعية وبناء الجدار العازل والمستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ والاستيلاء على مصادر المياه وتلوينها. ووفقاً لعدد من التقارير الأخيرة فإنه نتيجة للاحتلال الإسرائيلي يعيش أكثر من ثلثي الفلسطينيين تحت خط الفقر؛ وأكثر من ٤٠ في المائة عاطلون؛ ونصف مجموع الأطفال يعانون من سوء التغذية ولا يتمتعون بفرص التعليم الأساسي. وفي غضون ذلك تواصل إسرائيل في الجولان السوري المحتل مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات مما خفض الأراضي التي في حوزة العرب إلى مجرد ٦ في المائة. وهي تواصل فرض سياسة التمييز والقهر ضد السكان العرب، مقيدة حركتهم بين الجولان والجمهورية العربية السورية، ومُشتتة الأسر ومُنكرة لفرص الأفراد في العمل والتعليم.

١٨ - وأعاد تأكيد تضامن وفده مع الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية ودعمه لحقهم في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لإجبار إسرائيل على تنفيذ جميع القرارات الدولية المعنية بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط. كما أنه حث الأمم المتحدة، وبوجه خاص مجلس الأمن، على إجبار إسرائيل على وقف اعتدائها على الشعب الفلسطيني والسكان العرب وممتلكاتهم بشكل فوري؛ واستئناف مفاوضات السلام وفقاً لمبادرة السلام العربية وخريطة الطريق؛ ومراعاة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وفوق هذا فإن السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة ينبغي أن يعوضوا عن جميع الخسائر التي تكبدوها نتيجة للاعتداء الإسرائيلي. وقال أخيراً إنه يطالب المجتمع الدولي، وبوجه خاص المؤسسات المالية الدولية باستئناف تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية

٢٤ - كذلك يبين تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن إسرائيل حولت أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية في الجولان إلى مناطق عسكرية مغلقة. وهي تسرق كميات كبيرة من مياه الفيضان وقد شرعت مؤخراً في حفريات لحزان قريب من منطقة العزل في القنيطرة، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولاتفاق فك الاشتباك في عام ١٩٧٤، والذي بمقتضاه تدافع الجمهورية العربية السورية عن مصالحها بكل السبل الممكنة. وتفرض إسرائيل ضرائب تصل إلى ٥٠ في المائة على إنتاج المواطنين السوريين، وتغرس الألغام قرب المناطق المدنية وتدفن النفايات النووية في الأراضي السورية المحتلة. ويظل القانون الإسرائيلي مطبقاً على المقيمين السوريين في الجولان انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي أعلن أن ضم إسرائيل للجولان باطل ولاغ. وقد أكد رئيس وزراء إسرائيل مؤخراً أن الجولان جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ولم يُصدر أي من الدول التي تسارع عادة إلى تأييد قرارات مجلس الأمن التي تدين دولاً معينة أي إدانة لذلك البيان. فينبغي أن تؤيد الوفود القرار الذي يُعتمد بموجب البند ٤٠ من جدول الأعمال تعبيراً عن معارضة مبدئية للاحتلال أيّاً كانت الدولة المحتلة.

٢٥ - السيد الحرقى (البحرين): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين كيف أن الفلسطينيين والسوريين يعانون تحت الاحتلال وكيف أن مواردهم تُستنزف رغم قرارات الأمم المتحدة المتكررة ومنها قرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٠. وتواصل إسرائيل بناء الجدار العازل العنصري في الضفة الغربية وحول القدس إغفالاً للقرارات الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية التي تقضي بأن الجدار العازل غير قانوني. بل إن خريطة الحكومة الإسرائيلية ذاتها للجدار العازل تبين أن شريحة كبيرة تمتد حول مستوطنة معالي أدوميم والمستوطنات المحاورة تُسبب ضرراً بليغاً بالبنى التحتية والممتلكات الفلسطينية. كما يبين

شامل. وقد طالبت ماليزيا لتحقيق هذه الغاية الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي عن الشرق الأوسط لكي يناقش خطة سلام شامل وعادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعم ماليزيا للشعب الفلسطيني عميق ومُلزم. وعلى سبيل المثال فإنها قد أسهمت بمبلغ ١٦ مليون دولار لتكملة ميزانيات ١٦ محافظة فلسطينية. ورداً على اعتداء إسرائيل في غزة عقدت اجتماعاً خاصاً للجهاز التنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بوتراجايا في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢٢ - وأضاف أنه لا يمكن التوصل إلى سلام في العالم قبل حل الأوضاع في الشرق الأوسط. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية العمل كحافز ووسيط محايد في تلك الجهود. وماليزيا على استعداد لأداء دورها.

٢٣ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واحد من تقارير كثيرة للأمم المتحدة وثقت الخسائر غير المسبوقة التي يلحقها الاحتلال بالموارد والبشر. فالقتل والإصابات والسجن يومياً تؤثر على الرجال والنساء والأطفال على السواء. وتواصل سلطات الاحتلال تدمير الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني بتجريف الأرض وقلع الأشجار وتدمير المحاصيل والآبار. بل إن المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ اتهم الأمم المتحدة بضلوعها في القسر الاقتصادي الذي يطبق على الشعب الفلسطيني من خلال عضويته في اللجنة الرباعية وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير لحماية حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك تواصل إسرائيل بناء جدارها العازل العنصري الذي يُحول ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى سجن عملاق مثل الباتوستانات السابقة بجنوب أفريقيا.

المشاكل الدولية. كما حان الوقت لتطبيق القانون الدولي ومبادئ العدالة.

٢٩- السيد إدريس (مصر): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وثق الزيادة في أعداد الوفيات والإصابات والاعتقالات في الأراضي المحتلة. فالأرض تصدر لبناء الجدار في الضفة الغربية الذي أدانته قرار الجمعية العامة (2004) ES-10/15، وتدمر الأشجار والمحاصيل، وتزيد عمليات الإغلاق والقيود على التنقل وتزيد من الفقر والحرمان. فقد دمرت القوات الإسرائيلية الآبار بينما يستخدم المستوطنون وإسرائيل أكثر من ٨٠ في المائة من المياه من تجمعاتها في الضفة الغربية تاركين معظم الفلاحين الفلسطينيين يعتمدون على مياه الأمطار. وقد تجاهلت إسرائيل مطالبة الجمعية العامة بألا تصرف نفائرها بما فيها النفائات النووية والكيميائية غير المعالجة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالاقتصاد الفلسطيني يعاني ولم يثمر الانسحاب الإسرائيلي الانفرادي من غزة أي قدر من الانعاش الاقتصادي المرجو هناك.

٣٠- كذلك يبين التقرير تزايد معاناة السكان العرب في الجولان السوري المحتل بسبب القيود الإسرائيلية واستمرار تشييت الأسر على جانبي خط فض الاشتباك. والوقائع والأرقام الواردة في التقرير أرقام مزعجة ولكن مصر لن تفقد الإيمان بالسلام وتطالب الأطراف بالعمل من أجل السلام الدائم والشامل وليس القائم على معايير مزدوجة.

٣١- السيد أتيانتو (إندونيسيا): قال في الوقت الذي تشغل فيه بقية أنحاء العالم بالتنمية، وبوجه خاص بالأهداف الإنمائية للألفية، يواصل الفلسطينيون نضالهم اليومي مجرد البقاء. فاهتمامهم يتركز على الفرار من العنف ولا تُحترم حقوقهم في الوطن بشكل كامل. فالاحتلال الإسرائيلي الممتد في الأراضي الفلسطينية يظل يعمق المصاعب

التقرير أن إسرائيل ومستوطناتها يستخدمون أكثر من ٨٠ في المائة من التجمعات المائية في الضفة الغربية بينما يُترك معظم الفلاحين الفلسطينيين للاعتماد على مياه الأمطار، وأن المستوطنين والقوات المسلحة يصرفون النفائات في أراضي الضفة الغربية بينما يعوق الإغلاق الإسرائيلي مشاريع إدارة النفائات الفلسطينية، وذلك التلوث من المستوطنات المفككة يمثل خطراً على قطاع غزة. ويتخلف النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخلفاً كبيراً عن إمكاناتها.

٢٦- وأدمج السكان العرب الموجودون في الجولان السوري المحتل ضمن النظام الإسرائيلي. وهؤلاء السكان يعانون من تزايد القيود العسكرية والتقسيم البيئي إلى مناطق وقد فقدوا قدراً كبيراً من أراضيهم الرعوية التقليدية، فأصبحوا يعتمدون على منتجات الألبان الإسرائيلية.

٢٧- وشدد على أهمية التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس مبادرة السلام العربية والقرارات المعترف بها دولياً ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٢٨- السيد السليم (المملكة العربية السعودية): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبين أن تدابير الاحتلال الإسرائيلي تتعارض مع مبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي والأديان والاتفاقات الدولية. وقد أجمعت الممارسات الإسرائيلية التطرف والإرهاب ودورة العنف بجرماها الفلسطينيين من أي مستقبل. وقد قدم ملك المملكة العربية السعودية مبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في بيروت. وقدمت المملكة العربية السعودية الدعم المادي للشعب الفلسطيني وطالبت المجتمع الدولي بأن يحث إسرائيل على الإفراج عن الأموال المستحقة للشعب الفلسطيني وأن ييسر أعمال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها. وقال إن الوقت قد حان للتخلي عن وهم أن القنابل والقذائف والعقوبات الجماعية يمكن أن تحل

اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية التي أعلنت أن الجدار العازل بالضفة الغربية غير قانوني. وقد حُرم الفلسطينيون من معظم حرياتهم الأساسية ناهيك عن إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبطالة الفلسطينيين عالية كما كانت دائماً ومعدل الفقر تجاوز نسبة ٥٠ في المائة. والجيش الإسرائيلي يقتلع الأشجار ويسوي الأراضي ويدمر مصادر المياه. ووفقاً للبنك الدولي فإن الأداء الاقتصادي الفلسطيني تخلف كثيراً عن إمكانياته وأن المساعدات الخارجية تُعرقّل. والنساء والأطفال يتحملون عبء ذلك الوضع الاقتصادي غير المستدام وهم كذلك ينالون النصيب الأوفى من الوفيات والإصابات والسجن مما يرتكبه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون. وتستولي إسرائيل أيضاً في الجولان السوري المحتل على الأراضي والموارد المائية وتعزل السكان العرب عن وطنهم الأم. ولا تُبرز استنتاجات التقرير إلا ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل بالمنطقة وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة. وبمنح الشعوب في تلك الأراضي حقوقها الكاملة بموجب القانون الدولي.

٣٤- السيد زويي (الأردن): لاحظ من التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات غير الشرعية وجدار الفصل لها تأثير سلبي مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الخاضع للاحتلال الإسرائيلي. وقال إن من الغريب أنه بينما يعمل العالم بأسره من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يوجد بلد يعمل بشكل منهجي ومتعمد على تقويض بلوغ تلك الأهداف لشعب تحت احتلاله. وتلك السياسات تؤثر تأثيراً بالغ الضرر على الشباب اللئس الفقير مما قد يهدد بلداناً خارج المنطقة.

٣٥- وأشار إلى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل وإلى اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير

الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين. ولا يستطيع أحد أن يبقى على قيد الحياة إذا كانت فرص حصوله على الخدمات الصحية والتعليمية والعمل والأسواق والمساعدة الإنسانية تُقيد بشكل قاس.

٣٢- وإلى أن تحل تلك القضايا بالكامل فإن الشعور العميق بالغضب لن يتراجع على الأرجح. والحل هو وقف حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ووفده ظل يطالب مراراً وتكراراً بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للشعب الفلسطيني بما في ذلك القدس الشرقية، وبضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة - من وإلى القدس الشرقية والعالم الخارجي. فيجب أن تُحترم بالكامل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع موارده الطبيعية والاقتصادية. وعلى المجتمع الدولي أن يكرس نفسه مرة أخرى لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. كذلك لا غنى عن الأمم المتحدة ووكالاتها في التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني. وإندونيسيا على استعداد لتعزيز قدرة الفلسطينيين على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٣٣- السيد الغانم (الكويت): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يثبت بوضوح أن التدابير القسرية التي تتخذها إسرائيل والاستخدام غير المتناسب للقوة، من الأسباب الرئيسية لتردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الأراضي المحتلة. وتدمير إسرائيل للبنى التحتية الفلسطينية والاستيلاء على الممتلكات واستغلال الموارد الطبيعية وسياسات الإغلاق واستمرار البناء في الجدار العازل كلها تتعارض مع القانون الدولي حسبما جاء في

السلع ينتهك الأعراف التجارية العالمية وله تأثير كبير على الاقتصاد الفلسطيني.

٣٩- ويجب على المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى أن يفي بالتزاماته للشعب الفلسطيني والسكان في الجولان ويعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف في موارده الطبيعية ومن ثم السماح له بالتمتع بالتنمية المستدامة.

٤٠- السيد مانور (إسرائيل): قال إن لإسرائيل مصلحة حقيقية في تحسين الاقتصاد الفلسطيني لصالح الجانبين. ويتوقف التقدم على إيجاد وضع أمني مستقر وعلى التعاون بين الفلسطينيين والمجتمع الدولي. ولذا فمن المناسب أن تتصرف جميع الأطراف بطريقة تعزز التعاون الاقتصادي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وينبغي عدم التضحية بالمصالح الاقتصادية الهامة لاعتبارات سياسية.

٤١- وأضاف أن التعاون الاقتصادي لا يمكن أن يستمر بينما تواصل حكومة حماس سياسة الإرهاب ضد المواطنين الإسرائيليين. والدخل العائد من الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل قد هبط بشكل جذري بسبب غض السلطة الفلسطينية نظرها عن أعمال الإرهاب حيث تُفرج عن الإرهابيين المدانين من سجونها، وتسمح للمليشيات المسلحة غير القانونية بالقيام بالعنف المسلح ضد إسرائيل وتقلت من العقاب.

٤٢- ويتجاهل تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشكل تام الزيادة الدرامية في محاولات ارتكاب الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل، منذ خروج قوات الدفاع الإسرائيلية من قطاع غزة. ولا يقتصر الأمر على أن حكومة حماس تشترك بنشاط في أعمال إرهابية فهي تساعد الجماعات الإرهابية الأخرى في تنفيذ الهجمات ضد إسرائيل. كذلك فشل التقرير في الاعتراف بأن الهدف الوحيد للعمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية هو إعادة

الفلسطينية وشدد على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم والحفاظ عليه في الشرق الأوسط، على أساس الاختصاصات الدولية لعملية السلام، والمبادرة العربية للسلام والحل المتمثل في دولتين المتوخى في خريطة الطريق. وأضاف أن الممارسات الإسرائيلية تعرقل السلام ولها تأثير سلبي خطير على خريطة الطريق. والعواقب الخطيرة لتلك الممارسات تتفاقم باستمرار التحدي الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد فإنه يطالب إسرائيل بالتوقف عن جميع أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ ووقف البناء في الجدار العازل؛ وإعادة الممتلكات التي استولت عليها؛ ودفع التعويضات عن الأضرار التي ألحقها.

٣٦- السيد بن فريجة (الجزائر): قال إن التقرير أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الأولي لتردي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني وأن سياسة إسرائيل المتعمدة هي السبب في الفقر والأزمة الإنسانية في الأراضي العربية المحتلة.

٣٧- وقال إن الآثار المدمرة للصراعات المسلحة يجب ألا تُنسى عند مناقشة قضايا التنمية. فالشعب الفلسطيني يظل يعاني من آلام الاحتلال والعقوبات الجماعية غير المبررة بينما أدخل لبنان في حرب ظالمة فرضتها إسرائيل.

٣٨- ومن الواضح من التقرير أن إسرائيل تصر على سياساتها من الاعتقالات القسرية والعشوائية والاستخدام غير متناسب للقوة وتدمير البنى التحتية والقيود على التنقل وعمليات الإغلاق ومصادرة الأراضي الفلسطينية وموارد المياه لصالح المستوطنات. وفي غضون ذلك فإن بناء الجدار الحاجز انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف والقواعد الأساسية للقانون الدولي ويتناقض مع إرادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها في الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وإغلاق إسرائيل للمعابر المعدة لنقل

- ٤٦ - السيد حجازي (المراقب عن فلسطين): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن ممثل إسرائيل لم يستطع الدفاع عن إجراءات بلده ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وموارده. وفيما يتعلق بالاتهامات بعدم التوازن في التقرير فإن الوقائع قد وردت في تقارير دولية مستقلة وكذلك في تقارير إسرائيلية.
- ٤٧ - فبعد مضي عام واحد على خروج إسرائيل من غزة تواصلت معاناة الشعب الفلسطيني نفسياً وبدنياً من القصف المتواصل والعشوائي بالقنابل في كثير من الأحوال وحملات القصف بالمدافع من الجو والأرض والبحر. بل إن الشعب يتعذب بكسر حاجز الصوت المرعب على ارتفاعات منخفضة وهو ما أدانته منظمات حقوق الإنسان باعتباره جرائم حرب.
- ٤٨ - وتقف إسرائيل وحدها في دفاعها عن بناء جدارها التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويؤيد المجتمع الدولي فتوى محكمة العدل الدولية بأن السور غير شرعي وأن ادعاءات إسرائيل بالاحتياجات الأمنية غير كافية وغير ذات موضوع. كما قررت المحكمة عدم وجود ضرورات عسكرية أو متطلبات أمن وطنية يمكن أن تبرر انتهاك حقوق الفلسطينيين بسبب مسار السور. واعترفت الحكومة الإسرائيلية ذاتها بأن المسار المخطط سياسي. ولذا فقد آن الأوان لأن توقف الدولة المحتلة الدفاع عما لا يحتاج إلى دفاع وأن تواجه مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي.
- ٤٩ - ومن المهم معرفة كيف يخطط الإسرائيليون لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ومن أجل هذه المسألة تحقق السلام والأمن. ففي وجود الإرهاب بالهواتف والقصف والطلعات الصوتية وهدم البيوت وتجريف الأراضي ومصادرتها يمكن للمرء أن يسأل عمن هو الإرهابي الحقيقي.
- جندي إسرائيلي محتطف مؤخراً ومنع استمرار الهجمات الإرهابية من قطاع غزة ضد إسرائيل ومواطنيها.
- ٤٣ - وأضاف أن التقرير أشار إلى السور الأمني عدة مرات بينما تجاهل عمداً أسباب بنائه. فالسور مصمم لمنع الإرهابيين من تنفيذ هجمات في إسرائيل ولم يلحق أي أضرار بإسرائيل. وهناك أغلبية كبيرة من الهجمات الإرهابية الفلسطينية المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نبتت من الضفة الغربية. وكانت إسرائيل تسعى إلى سبل لمنع تسرب الإرهابيين. وما جاء قرار بناء سور أمني إلا بعد فشل الخيارات الأخرى. وفيما يتعلق بالسور ومسائل المياه فإن معظم آبار المياه في الضفة الغربية موجودة على الجانب الشرقي للسور ومن ثم فهي لم تتأثر بينما الآبار الموجودة غرب السور مستمرة في العمل.
- ٤٤ - وفيما يتعلق بإغلاق المعابر الحدودية فإن معبري إيريز وكارني قد بنيا لزيادة التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وفلسطين وليس ليكونا بوابة للتوغلات الإرهابية أو لتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. والسبب الوحيد في إغلاق بعض المعابر أحياناً هو منع المنظمات الإرهابية من ارتكاب أعمال الإرهاب ضد السكان الإسرائيليين. ولحماس خطة قديمة للاعتداء على أكبر معابر السلع في غزة ولذا فهي مسؤولة مباشرة عن المصاعب النابعة من إغلاق المعابر.
- ٤٥ - وإسرائيل كانت تتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية لمساعدة الفلسطينيين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك لا يمكن إحراز تقدم إيجابي دون سلام ونوايا طيبة من جانب جميع المعنيين. والهجمات الإرهابية ليس لها ما يبررها على الإطلاق وهي بوجه خاص مأساوية في حين أن قضايا الخلاف يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات.

الأوروبي. وتتباطأ الهجرة من رومانيا بينما الهجرة إلى البلد يرجح أن تزداد. وباعتبار رومانيا بلد عبور وبلد منشأ فإنها تعزز حالياً تشريعات الهجرة الوطنية بغية تقديم ما يكفي من المساعدة والحماية للمهاجرين واللاجئين والضحايا. وهي تُعد أيضاً سياسة وطنية جديدة للهجرة تشمل أفضل الممارسات الدولية المكيفة حسب الظروف المحددة للبلد. وهي استنبطت أخيراً سلسلة من الاستراتيجيات التي ترمي إلى كفالة التساوق الكامل مع الهياكل القائمة وتدابير مراقبة الهجرة غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي.

٥٣- وأضاف أن مكافحة الجريمة المنظمة قد شنت بالتعاون الوثيق مع السلطات المختصة في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. وقد وقعت الحكومة الرومانية العديد من الاتفاقيات بشأن التعاون الدولي للشرطة وإعادة الانضمام وهي تعمل بنشاط في إعداد جوازات سفر تتضمن علامات بيومترية. كما أنها أقامت شراكات مع البلدان المجاورة لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب والاتجار بالبشر.

٥٤- فالهجرة إذا أُديرَت على نحو سليم يمكن أن تسهم في التنمية في بلدان المقصد والعبور والمنشأ. ورومانيا على استعداد للمشاركة في كل حوار وعلى التعاون على الصُّعد الثنائية والإقليمية والعالمية.

٥٥- السيد ديالو (غينيا): تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية وقال إن وفده يوافق بصفة عامة على التحليل والمقترحات الواردة في الوثيقة A/60/871. فالدول المرسلة ودول العبور والاستقبال ينبغي، بروح تقاسم المسؤولية أن تدرج في سياساتها الإنمائية وبرامجها تدابير تكفل الاستجابة المستدامة للقضايا التي تنطوي عليها الهجرة الدولية. وسرد عدداً من تلك التدابير ملاحظاً أنه ينبغي للدول بوجه خاص أن تكفل تحرك المهاجرين أساساً من خلال القنوات القانونية؛ وأن تحمي حقوق المهاجرين؛ وتمنع استغلال

٥٥- السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن عدداً من قرارات الأمم المتحدة يشجب الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويبدو أن الإسرائيليين لا يفهمون أن إجراءاتهم لا يمكن الدفاع عنها وأن عصر المناداة بمزايا الاحتلال قد انتهى. وحث الوقت لأن تحترم إسرائيل شتى قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وأن تُنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية والجولان السورية.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولة والاعتماد المتبادل
(تابع) (A/61/486)

(أ) العولة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/61/286)

(ب) الهجرة الدولية والتنمية (تابع) (A/60/871 و A/61/73 و 91 و 170 و 187 و 230 و 315 و 316 و 321 و 343 و 345 و 346 و 506 و 515 و A/C.2/61/2)

(ج) الثقافة والتنمية (تابع) (A/61/86 و 321 و A/61/378-S/2006/761)

(د) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع) (A/61/177)

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع) (A/61/93 و 126 و 181 و 269)

٥١- السيد موتوك (رومانيا): رحب بالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وبمبادرة الأمين العام لإنشاء محفل عالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٥٢- وقال إن أنماط الهجرة بالنسبة لرومانيا كان من المتوقع تغييرها تغييراً كبيراً لأن البلد أُدمج في الاتحاد

٥٨ - السيدة جوسوفاج (ألبانيا): تناولت مسألة العولمة والاعتماد المتبادل فقالت إن التكامل يمثل أولوية لحكومتها لا بغية ترسيخ هويتها بوصفها بلداً ديمقراطياً يعمل في سوق حرة فحسب بل وبوصفها خطوة للأمام في عملية العولمة. ويوافق وفدها على التوصية الواردة في الوثيقة A/61/286 بأن ينصب تركيز خاص على تحسين النظم التعليمية الوطنية على كل المستويات، وخاصة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا. وقالت إن حكومتها إذ تدرك قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية فإنها اعتمدت استراتيجيات لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في ألبانيا.

٥٩ - وانتقلت إلى مسألة الهجرة الدولية والتنمية وقالت إن الدلائل على الإمكانيات المتبادلة ومزاياها في الهجرة للبلدان، ومنها مثلاً تقاسم الخبرات وإقامة الشراكات، آخذة في الزيادة. وحكومتها استهلكت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً لإشراك المهاجرين الألبان في التنمية العلمية والإدارية والاقتصادية في بلدها.

٦٠ - وفيما يتعلق بمنع ومكافحة الفساد قالت إنه على الرغم من أن اقتصاد ألبانيا يعمل في إطار مبادئ السوق الحرة فإن الفساد والإجراءات البيروقراطية كانتا العقبتين الرئيسيتين أمام إيجاد مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي. ولمعالجة تلك المشاكل صدقت حكومتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي تعمل من أجل إدراج أحكامها ضمن نظامها القانوني المحلي. وهناك تدابير تُتخذ للتشجيع والمكافأة للتنبيه إلى حالات الفساد وقد تحقق تقدم كبير في تعزيز سيادة القانون.

٦١ - والكفاح ضد الخروج على الشرعية يرمي إلى تزويد الفقراء والفئات المحرومة بوسائل ليصبحوا من أصحاب المصلحة في الاقتصاد الرسمي وذلك عنصر أساسي في عملية بلدها للتكامل مع الخطوات الإضافية الأوروبية التي تتخذها

المهاجرين، ولا سيما الذين يمرون بأوضاع ضعيفة، وتساعد في مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛ وتيسر عودة المهاجرين إلى أوطانهم بطريقة تحترم كرامة الإنسان.

٥٦ - وعلى الصعيد الدولي وضع إطار على أساس الأهداف الإنمائية المشتركة يمكن أن يؤدي إلى مبادرات جديدة لتعزيز الآثار المفيدة للهجرة الدولية. ولتحقيق تلك الغاية ينبغي استكشاف إمكانيات المواطنين في المهجر كمحركات وقيمة مضافة للتنمية والتعاون، وتطوير تلك الإمكانيات. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات التنمية الوطنية وبرامجها. وأنشأت حكومتها آليات مبتكرة للتمويل وخاصة بتوجيه الموارد الناتجة من خلال التنمية المشتركة والتعاون اللامركزي تجاه التمويل من أجل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستنبط حلولاً واقعية وعملية لجعل الهجرة تعزز التعاون الإنمائي. وعن طريق إدارة الهجرة بطريقة منسجمة ومفيدة على نحو متبادل يستطيع المجتمع الدولي أن يؤكد بشدة إرادته على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفقر والملاحقة والرفض والوصم، وعلى تعزيز الحوار السياسي العملي التوافقي بشأن الهجرة الدولية.

٥٧ - ويفسر تاريخ غينيا الطويل في التسامح إزاء المهاجرين الأهمية التي توليها لإقامة صلات أوثق بين الهجرة والتنمية. وهناك محفل وطني بشأن التنمية المشتركة والتعاون اللامركزي من المقرر عقده في كوناكري، غينيا في آذار/مارس ٢٠٠٧ يجمع بين الناشطين في التنمية الوطنية والشركاء التقنيين والماليين وممثلي المهاجرين الغينيين بغرض رسم سياسات ووضع استراتيجيات وصكوك لتعبئة المزيد من التمويل بما يلزم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

والتكنولوجيا والتعليم في تمكين البلدان من تعزيز تنافسيتها الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة فإن من الأمور البالغة الأهمية تعزيز التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٦٧- وقال إن الهدف الأساسي من جهود بلده للتحديث هو استخدام تكنولوجيا جديدة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وتطوير المؤسسات القائمة على التكنولوجيا العالية وتخفيف المشاكل البيئية والاجتماعية. ووصف عدداً من المبادرات الرئيسية التي اتخذها بلده لتعزيز العلم والتكنولوجيا وقال إن حكومته تقدم مساعدة كبيرة لطلبة الجامعات.

٦٨- وفيما يتعلق بمسألة الهجرة الدولية والتنمية فإن وفده يرى أن الهجرة إن أُديرَت على نحو سليم توفر إمكانات هائلة لتنمية بلدان الإرسال والعبور والاستقبال. ففي عام ٢٠٠٦ استغلت كازاخستان أول حملة إرشادية في كمنولث الدول المستقلة لتقنين العمال المهاجرين غير القانونيين. وهي طرف في معاهدات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف تحمي حقوق المهاجرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

٦٩- وبالنسبة لمسألة منع ومكافحة الفساد فإن وفده يوافق على الاستنتاج الوارد في الوثيقة A/61/177 على أن الإدارة الرشيدة وإنشاء وتعزيز الجهاز الوطني تمشياً مع مبادئ التكامل والشفافية لها أهمية طاغية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ووصف التدابير المختلفة التي اتخذتها حكومته لمنع ومكافحة الفساد.

٧٠- وفيما يتعلق بمسألة دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي قال إن بلده تحول بالكلية بالإصلاحات الهيكلية التي نفذها منذ الاستقلال. وقد أدرج البنك الدولي كازاخستان بين أعلى ٢٠ من الاقتصادات

ألبانيا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز اندماجها مع أوروبا والاقتصاد العالمي بما في ذلك كفاءة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الإصلاحات المؤسسية.

٦٢- وقالت إن انضمام بلدها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وتوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب أديا إلى إبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين ألبانيا وبلدان جنوب شرق أوروبا وأصبح إنشاء منطقة تجارة حرة ماثلاً في الأفق.

٦٣- وقالت في الختام إنها تنقل تقدير حكومتها للمجتمع الدولي لدعمه المستمر لجهود بلدها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٤- السيد روبرت ماسيو أغواير (المكسيك): أكد أهمية النهج التكاملية الذي يتبعه الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية إزاء كثير من القضايا المعقدة التي ينطوي عليها التعامل مع هذا الموضوع. وعلاوة على هذا فكما أوضح الحوار فإن معظم البلدان هي بالتزامن بلدان مرسلات وبلدان عبور ودول مستقبلية، وعليها أن تعتمد سياسات متماسكة ورؤية متماسكة للهجرة باعتبارها قوة محتملة للتنمية المشتركة، تجمع الفوائد على المدى القصير والمتوسط والطويل للبلدان المرسلات والمستقبلية على حد سواء.

٦٥- ووفده يؤيد اقتراح استمرار الحوار بشأن الهجرة الدولية والتنمية في محفل عالمي برعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن يمكن عمل المحفل في نهاية المطاف الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات شاملة بشأن القضايا المطروحة. وينبغي أن تؤخذ تجارب المنظمات الإقليمية والعمليات التشاورية في الاعتبار. وينبغي أن تكون المشاركة مفتوحة أمام جميع المنظمات المعنية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، وأمام ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٦- السيد شاديكوف (كازاخستان): تناول مسألة العولمة والاعتماد المتبادل فقال إنه نظراً للدور الرئيسي للعلم

الأكثر اجتذاباً للاستثمار، وتتم مفاوضات انضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية بمراحلها الأخيرة.

٧١- وأضاف أن القضايا المشمولة في بند جدول الأعمال المطروح للنظر ذات تأثير كبير على التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، وأن الإدارة السليمة الجماعية للقضايا ضرورية إذا أريد للدول الأعضاء أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وإذا أريد لأجيالها المقبلة أن تزدهر.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٠٥